GANHRI
Global Alliance of National Human Rights Institutions

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵏ
Conseil national des droits de l'Homme

CNCDH
COMMISSION NATIONALE CONSULTATIVE DES DROITS DE L'HOMME
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

United Nations Human Rights
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

AFCNDH

لقاء خاص

أي دور للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد تفعيل التزامات الدول في إطار أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس حول التغيرات المناخية؟

LABELED EVENT
MARRAKECH 2016

الأحد 6 تشرين الثاني/ نونبر 2016
مراكش– المغرب

ورقة تقديمية

بدعم من
الاتحاد الأوروبي

تم اعتماد اتفاق باريس الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2015 عقب المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية تغير المناخ. ويعد هذا الاتفاق الكوني والملزم قانونا نقطة تحول في الجهود الدولية الهادفة إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ، كما يعكس إجماع الدول على وجوب بذل كافة الجهود من أجل الحد من ارتفاع درجة الحرارة في حدود 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل ال تصنيع، والسعي للحفاظ على هذه الزيادات في حدود 1.5 درجة مئوية. وفي هذا الإطار، يستضيف المغرب مؤتمر المناخ 22 في مراكش خلال الفترة من 7 إلى 18 تشرين الثاني /نوفمبر 2016.

ويكمن التحدي الذي يطرحه هذا المؤتمر 22 في تنفيذ نتائج النسخة السابقة من المؤتمر المنعقد بباريس ، بما في ذلك مسألة تمويل التكيف مع تغير المناخ. ويمثل مؤتمر المناخ 22 فرصة لخدمة مصالح أفريقيا في عملية التفاوض الدولية. وتوضح ديباج تي اتفاقية تغير المناخ واتفاقية باريس أن تغير المناخ هو مشكلة عالمية تؤثر على التمتع بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الحياة والماء والغذاء والصحة والسكن اللائق.

وعلى وجه العموم وفضلا عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية، يعتبر موضوع البيئة قضية أساسية في مجال التنمية المستدامة . وقد اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2015برنامجا طموحا سمته "خطة التنمية المستدامة 2030"، والتي تتمحور حول 17 هدفا للتنمية المستدامة. وترتبط هذه الخطة بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان، حيث تقدم تقاربا قويا بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. كما أنه ا تشمل مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري ، حيث يتضمن الهدف 13الحث على اتخاذ إجراءات فورية لمكافحة تغير المناخ ونتائجه.

ونظرا لذلك، فإنه ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تصبح فاعلا رئيسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وأن تكون طرفا في عملية التكيف والرصد فيما يخص أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف البيئية. وفي هذا الصدد، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2015 قرارا هاما يهدف خاصة إلى حث المؤسسات الوطنية على المشاركة والمساهمة في النقاشات المتعلقة بتنفيذ خطة 2030 (A/70/163). كما أشار مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى أن المؤسسات الوطنية قادرة على الجمع بين التحليل والعمل من أجل تعزيز سبل الانتصاف في حالات الانتهاكات الفردية لحقوق الإنسان والاختلالات المنهجية ذات الصلة بتغير المناخ (A/HRC/32/23). ولنفس الغاية، أعد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إعلان ميريدا الذي يحدد دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة 2030.

وفي هذا الإطار، يولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، وهو مؤسسة تعددية ومستقلة مسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، اهتماما كبيرا لقضية تغير المناخ. كما يمثل مؤتمر المناخ 22 فرصة مزدوجة بالنسبة للتحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل مأسسة المشاركة المستقلة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا النوع من المؤتمرات ، على غرار ما توفره الآليات الأخرى للأمم المتحدة من فرص للمؤسسات الوطنية، مثل مجلس حقوق الإنسان أو لجنة وضع المرأة . كما يمثل دعوة لهذه المؤسسات من أجل التفكير معا في دورها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تهم تغير المناخ.

وتعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منابر هامة وحلقة وصل بين مختلف الجهات المعنية كالدول والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، تشتغل هذه المؤسسات كآليات للرصد وإعداد التقارير بشأن الالتزامات الوطنية، كما يمكنها أن تشارك على نطاق أوسع في عملية "المتابعة والمراجعة" المستخدمة في الرصد الشامل لخطة 2030.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتعاون المؤسسات الوطنية مع الجهات الأخرى المعنية بخطة 2030 من أجل تعزيز العدالة المناخية على أوسع نطاق ممكن. ويلعب العديد من الشركاء الدوليين، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة و مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، دورا هاما في دعم عمل المؤسسات الوطنية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما يجب أن تتفاعل المؤسسات الوطنية مع المجتمع المدني وتعزيز دوره داخل البلدان التي يعمل فيها. ولهذا السبب فإنه من الضروري أن تواصل المؤسسات الوطنية العمل مع هؤلاء الشركاء التقليديين عن كثب من أجل رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وبفضل الضغط الذي تمارسه المؤسسات الوطنية، فإنه ينبغي عليها أن تلعب دورا في تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان بخصوص تغير المناخ والتحديات الأخرى المرتبطة بالتنمية المستدامة. وسينتج عن هذا اللقاء تقرير مشترك يسلط الضوء على دور المؤسسات الوطنية في مكافحة التغيرات المناخية واعتماد نهج شامل بخصوص التنمية المستدامة حتى يستفيد منها الجميع بدون استثناء.

وسيتم خلال هذا اللقاء مناقشة المواضيع التالية:

1. دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية ورصد تفعيل الالتزامات الحكومية وإعداد التقارير بشأنها.
2. آفاق جديدة للمؤسسات الوطنية في مكافحة التغيرات المناخية، من خلال التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين(الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والشركات، إلخ.).
3. دور المؤسسات الوطنية المتمثل في حث حكوماتها على إدماج بعد "حقوق الإنسان" في مفاوضات مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ.